معالم تأصيل المصطلح اللساني في المعاجم العربية المتخصّصة

د. رحماني زهر الدين -د. قرفة زينة

كلّية الآداب واللغات

جامعة البشير الابراهيمي- برج بوعريريج

الجزائر

الملخّص

إنّ للمصطلح أهمّيته ودوره في نقل العلوم والمعرّفة وتعميم المفاهيم المستحدثة واستيعابها، بالإضافة إلى حاجياتنا المتنامية واللامتناهية إليه في عصر تنمو فيه المعرّفة البشرية يوما بعد يوم، وتتسارع فيه التطوّرات وتتفرع فيه العلوم وتتعدّد الاختصاصات مخلفة سيول جارفة من المفاهيم التي هي بحاجة إلى مصطلحات تحدها وتضبطها. ويعد المصطلح اللساني من أهمّ المصطلحات التي تعترض الباحث؛ فقد أصبحت اللسانيات علما مطلوبا في كثير من المجالات وعلى هذا أصبح الإلمام بالمنظومة المصطلحية اللسانية ضروريا، ولهذا كان موضوع بحثنا عن أسس وضع وتأصيل المصطلح اللساني وواقعه في المعاجم العربية المتخصصة.

abstract

he term has an importance and role in the transfer of science and knowledge and dissemination of novel concepts and absorbed in addition to our needs growing and interminable to him in an age in which human knowledge is growing day after day and accelerating the developments and forks in which science and multiple disciplines, leaving torrents of concepts which are needed to terms bordered and been confiscated. The linguistic term is the most important of terms encountered researcher;the linguistics it has become a science required in many areas, and this has become afamiliarity with the system of linguistic terminology is necessary, and this was the subject of our search for the termlingual..

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

بات من البديهي اليوم الجزم بأنّ ضبط المعارف في شتى الاختصاصات لن يتأتى إلا بضبط مصطلحاتها، وبات أكثر وضوحاً أنّ المصطلح هو لبّ اللغات الخاصّة وعصبها الرئيسي. ذلك أنّ أي مجال معرّفي أو علميّ يحمل في طيّاته -بالضرورة- منظومة تصورات ومفاهيم تعكسها رموز لغوية (مصطلحات) معينةٌ من قِبل الذين اصطلحوا عليها. كما أنّ اشتراك هذه المصطلحات ضمن هذه المنظومة يعطي أحقّية استقلال كلّ مصطلح بمفهوم واحد من منظومة هذه المفاهيم[1]، وبناء على هذا أصبح للمصطلح دوراً أساسياً وفاعلاً في تكوين المعرّفة، وأية ثقافة كانت، لن تنهض ويستقيم صرحها، إلا إذا أفلحت في إنتاج معرّفة خصبة وجديدة، توجهها اصطلاحات واضحة للدلالة. وفي الحال نفسه فإنّ ثقافة أية أمة من الأمم، تقوض وتفكك بالنظر لعدة أسباب أهمّها اضطراب دلالة المصطلح وتكاثر المصطلحات وتعارض مفاهيمها وعدم استقرارها.[2] حتّى أصبح علم المصطلح أو المصطلحية علماً قائماً بذاته باعتبار أنّ كلّ علم بحاجة إلى مجموعة من المصطلحات المحددة. فهل المعاجم المختصة ينبغي أن تكتفي بذكر ما يقابل المصطلح الأجنبي باللغة العربية، أم ينبغي أن تضيف تعريفا كشرح لمعنى المصطلح العلمي بدقة؟ وفي حالة إضافة تعريف، هل يفضل أن يكون باللغة المنقول منها أم باللغة المنقول إليها؟

هل ينبغي الالتزام بمبدأ اعتماد كلمة واحدة مقابل كلّ مصطلح أجنبي، أم اعتماد كلمة واحدة لكلّ مفهوم من مفاهيم الكلمة الأجنبية، أم ينبغي قبول جميع المرادفات المتداولة في ترجمة تلك المفاهيم؟ وهل يكفي أن نذكر المصطلح كمفردة مستقلة أم ينبغي أن نعرض أيضا السياقات التي يظهر فيها ذلك المصطلح؟ وكيف هو حال المصطلح اللساني في المعاجم المتخصصة؟

1- مفهوم المصطلح:

يجدر بنا التسليم بأنّ أمر تعريف المصطلح ليس يسيراً لأنّ تعدّد الحدود يغيب معالم الدقة والوضوح. فقد يلفي المرء نفسه قبالة تعريفات متشابهة ومختلفة لطائفة من الباحثين والدارسين. فالمصطلح حظي باهتمام كبير عند العرب والغرب، إذ نلمس جهودا كثيرة من الطرفين في محاولة للتعريف به وتحديد مفهومه وتوضيح ما أريد به.

حيث أنّ المصطلح في اللغة العربية مصدرٌ ميمي للفعل "اصطلح" مثل المادة (صلح) وقد جاء في معجم الصحاح بأن: الصلاح ضد الفساد، فنقول صلح الشيء يصلح صلوحاً... حيث قال الفراء: وحكى أصحابنا

---

[1]- سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيّات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، مركز حمد الجاسر الثقافي الرياض ط1، 2008. ص 18.

[2]- مولاي على بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد2004/2003، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2005، ص 31.

صلح أيضاً بالضمّ، من المصالحة... والإصلاح نقيض الإفساد والمصلحة واحدة المصالح، والاستصلاح نقيض الإستفساد.[1]

أمّا تعريفات المصطلح حديثًا فهي عديدة، حيث يحدد كثير من الباحثين المحدثين المصطلح أو الاصطلاح، بأنه العرّف الخاصّ، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء. "والمصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية موروثًا أو مفترضًا يستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة، وأما التعريف المتداول بين المتخصصين في علم المصطلح، فيتمثل في كون الكلمة الاصطلاحية مفهومًا مفردًا أو عبارة مركبة، استقر استخدامها وحدّد في وضوح، فهو تعبير خاصّ ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى".[2]

ولم يختلف تعريف الغربيين للمصطلح كثيرا عن تعريف العرب له، فهو عندهم: "الوحدة المصطلحية أو المصطلح رمز متفق عليه يمثل مفهوما محددا في مجال معرّفي خاصّ".[3]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نحاول تقديم تعريف جامع وموجز للمصطلح هو: أنّ المصطلح لفظ أو عبارة أو رمز يتفق عليه أهل العلم للدلالة على مفهوم معين مجرد أو محسوس، داخل مجال من مجالات المعرّفة، على أن يكون بين دلالته الاصطلاحية ودلالته اللغوية مناسبة أو مشاركة.

ولقد جرت العادة أن يصطلح أهل الاختصاص على مصطلح ما لتسمية مفهوم علمي أو أدبي أو تقني، ولما كانت المصطلحات الموضوعة تتطلب شروطاً مخصوصة وتمر بمسارات ومحطات متنوعة، ولا تكاد تحظى بالإجماع إلا بعد أن يمر عليها غير قليل من الزمن، ظهرت الحاجة إلى وضع علم يختصّ في النظر في المصطلحات سمي حديثاً باسم "المصطلحية" (TERMINOLOGY /TERMINOLOGIE). ويعزى ظهور علم المصطلح الذي يهتم بصناعة المصطلح ووضع مبادئه وتسخير الوسائل من أجل إشاعته وتسهيل تداوله، إلى التطوّر التقني والعلمي المتسارع الذي شمل المجالات المعرّفية كافّة. وقد تبنت مدارس فكرية معاصرة قضية المصطلح، فسهرت على وضع المبادئ والأسس التي تضبط بها المفاهيم المستجدة وتقيدها، ومن أشهر هذه المدارس نذكر: مدرسة فينا، ومدرسة موسكو، ومدرسة براغ،[4] وقد عمدت الثلاث مدارس هذه إلى مقاربة لسانية لتنظيم العمل المصطلحي.

2- صياغة المصطلح العلمي العربي:

[1]- ينظر: الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، ص 383-384. مادة (ص ل ح)

[2]- ينظر: محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 10-12.

[3].-une unité terminologique, ou terme, est un symbole conventionnel représentant une notion définie dans un certain domaine du savoir. Maria Teresa Cabré, La terminologie, théorie, méthode et applications, les Presses de l'Universités d'Ottawa, version Française, 1998, p149.

[4]- للمزيد من التفصيل في هذه المدارس يرجع إلى:

Maria Teresa Cabré, La terminologie, théorie, méthode et applications, p37-38

بدأ التفكير في صياغة المصطلح العربي الحديث منذ الاتصال العلمي بأوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ إذ ظهرت الحاجة إلى صياغة مصطلحات عربية تعين على الترجمة.

وما زالت الترجمة هي الدافع الأول لوضع المصطلح العربي، حتّى أنشأت المجامع اللغوية، فعنيت بصياغة المصطلح العربي عناية خاصّة، وجعلتها هدفا من أهدافها. ويمكن إجمال تاريخ وضع المصطلح العربي الحديث وصياغته في أربع مراحل:

أ- مرحلة ظهور الحاجة إلى المصطلح وبدايات التفكير في صياغة مصطلحات عربية:

وظهرت هذه الحاجة بعد إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا في عهد محمد علي (1805-1849م) والذي عني بالترجمة وتعريب العلوم. وظهرت آنذاك عدة نشاطات في الترجمة منها انشاء غرفة الترجمة، وترجمة العديد من الكتب الأجنبية، وتأليف معاجم...الخ. وصياغة المصطلح في هذه المرحلة معظمها قام على جهود فرد أو أفراد ولم توضع لها أسس منهجية، ومصدرها الرئيسي كان المصطلح العربي في التراث، كما أنّ وسائل صياغة المصطلح وتوليده اقتصرت على: الترجمة المباشرة، والاشتقاق الصرفي، والتغير الدلالي إضافة إلى التعريب.

ب- مرحلة مقدمات التفكير المنهجي في المصطلح وصياغته:

حيث بدأ التفكير المنهجي في وضع المصطلح العربي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، على أيدي كبار علماء اللغة. أمثال أحمد فارس الشدياق، وإبراهيم اليازجي...

حيث ظهرت الدعوة إلى إنشاء مجمع لغوي، يوحد الجهود، ويضع الأسس العلمية لصياغة المصطلحات، وقد عرّفت مصر أول مجمع لغوي في العالم العربي، فقد تأسس عام 1892م[1] (المجمع اللغوي للوضع والتعريب) برئاسة محمد توفيق البكري، وكان من أعضائه محمد عبده، ومحمد محمود الشنقيطي. وكان حريصًا على أن يثبت أنّ اللغة العربية تحوي ذخائر تفي بكلّ احتياجاتها العلمية والحضرية الحديثة. ولم يعقد هذا المجمع إلا عدة جلسات – كان آخرها في 1893/2/27م[2] – حاول فيها أن يحدد أغراضه وأن يعرض لطائفة من الألفاظ قدِّر لبعضها الحياة.[3] وكان محور هذه الاجتماعات وضع كلمات عربية لمصطلحات أجنبية.[4] وبعد هذا الاجتماع تم عقد ندوة لدراسة المصطلح العربي سنة 1908م وتم من خلالها الاتفاق على الأسس العامة لتوليد المصطلحات وصياغتها وهي نفس الوسائل السابقة الذكر من ترجمة مباشرة واشتقاق وتغير دلالي وتعريب.

---

[1]- عيسى إسكندر المعلوف: المجامع العلمية في العالم، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد الأول، 1921، ص 104 .

[2]- عائشة عبد الرحمن: اللغة العربية وعلوم العصر، مجلة اللسان العربي،الرباط، المجلد13، 1976م، ص23.

[3]- عبد القادر المغربي: مجامعنا اللغوية وأوضاعها، محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة – الدورة 14، ص381، أيضًا مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ج7، ص125.

[4]- ينظر: محمود حجازي: اللغة العربية في العصر الحديث، ص 47.

ج- مرحلة المؤسّسات العلمية المنفردة:

المجامع اللغوية العربية وهي عبارة عن مؤسّسات علمية بحثية تعنى بالمصطلح وشؤون التعريب واللغة في جميع مجالات المعرّفة الإنسانية. ويمكن حصر الأهداف التي أنشئت من أجلها المجامع اللغوية العربية فيما يلي:

- إثراء اللغة العربية بجعلها مواكبة لمتطلبات العصر.
- توحيد المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة، وتحديد الضوابط العلمية لصياغة المصطلحات.
- تشجيع الترجمة والتعريب لزيادة ثروة اللغة العربية وتنمية طاقاتها التعبيرية.
- وضع المعاجم التي تواجه حاجات العصر.
- تيسير قواعد تعليم اللغة العربية سواء من ناحية النحو أو الصرف أو الكتابة.
- إحياء التراث وتحقيق أمهات الكتب العربية القديمة في شتى المجالات.

ولعل أبرز المؤسّسات التي عنيت بصياغة المصطلحات:[1]

- مجمع اللغة العربية في دمشق (1919م).

- مجمع اللغة العربية في القاهرة (1932م).

- المجمع العلمي العراقي (1947م).

وقد تميزت هذه المرحلة:

1- دخول المصطلح في العربية بقرارات علمية.

2- التوسع في الاشتقاق الصرفي.

3- العناية بالتعريب، ووضع ضوابط نقل الأصوات الأجنبية إلى العربية.

وما يلاحظ أنّ كلّ مجمع كان يعمل منفردا، لذلك كان الجهد مفرقا، وهذا ما أدى إلى تعدّد المصطلحات للفظ الواحد.

د- مرحلة المؤسّسات المشتركة:

وأبرزها هذه المؤسّسات:

1- اتحاد المجامع اللغوية.

2- مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

في ضوء هذا السرد التاريخي لتاريخ صياغة المصطلح، قد حاول العديد من الباحثين إيجاد شروط

[1]- محمود حجازي: اللغة العربية في العصر الحديث، ص 54 وما بعدها، عبد المنعم الكاروري: التعريب جهود وآفاق ص 151 وما بعدها.

لوضع المصطلح العربي، وما دفع هؤلاء لمثل هذه الشروط هو مسألة الجزافية والاعتباطية في الإصلاح، ووضع مصطلحات لا تخضع لأي ضوابط وقوانين غريبة ودخيلة على اللغة العربية، ومن الباحثين اللذين تطرقوا إلى هذه المسألة (أحمد مطلوب) حيث حصر شروط وضع المصطلح ضمن عوامل أربعة هي:

1 . اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.

2 . اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.

3 . وجود مناسبة أو مشاركة ومشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.

4 . الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد.[1]

كما حدد (جميل صليبا) في معجمه الفلسفي أربع قواعد ينبغي اتباعها في وضع المصطلحات العلمية وهي كالآتي:

1 . البحث في الكتب العربية القديمة عن اصطلاح متداول للدلالة على المعنى المقصود ترجمته، ويشترط في هذه القاعدة أن يكون اللفظ الذي استعمله القدماء مطابقاً المعنى الجديد، مثال الجوهر: (substance).

2 . البحث عن لفظ قديم يقترب معناه من المعنى الحديث ومثال ذلك الحدس: (Intuition).

3 - البحث عن لفظ جديد لمعنى جديد مع مراعاة قواعد الاشتقاق العربي مثال: الشخصية: (Personnalité).

4 ـ اقتباس اللفظ الأخير بحروفه، على أن يصاغ صياغة عربية، وذاك ما يدخل في مجال التعريب، مثلا: تلفزيون: (television).[2]

ولعل المعايير التي توصل إليها جمهور علماء المجامع ومؤسّسات التعريب وبخاصّة في ندوة الرباط 1981م، وما تبعها من تعديلات تشكل منهجية معيارية يمكن أن نركن إليها لأنها تتضمن مجموعة من القواعد والضوابط المعيارية التي تجعل منها ومما انبثق عنها مرجعية تستجيب لمتطلبات التراثيين وتطلعات المحدثين، بحيث أضافت معلوماته الدقيقة أبنية أفادت كثيراً مجال المصطلحية وخرجت بجملة من المبادئ. واستكمالاً للفائدة نورد معايير منهجية وضع المصطلحات العلمية التي صدرت في الرباط عام 1981م[3] وهي كالآتي:

1 - ضرورة وجود مناسبة أو مشابه بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

2 - وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد من الحقل الواحد.

3 - تجنب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد.

---

[1]- ينظر: أحمد مطلوب: إشكالية مصطلح النقد الأدبي المعاصر، المجلة العربية للثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة، العدد 24 مارس 1993، ص 23 . 26.

[2]- ينظر: جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1، ص12-15.

[3]- قاسم السارة: تعريب المصطلح العلمي، إشكالية المنهج، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 19، العدد 4، 1989، ص 117.

4 - استقراء وإحياء التراث العربي.

5 - مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية، بجملة من الشروط هي:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب - اعتماد التصنيف الشعري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج - تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كلّ حقل.

د - إشراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال الدائم بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6 - استعمال الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية على الترتيب الآتي: التراث ثم التوليد عن طريق المجاز، والاشتقاق، والتعريب، والنحت.

7 - تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تجنب الكلمات العامية إلا حين الضرورة الملحة. ويشترط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية، وأن يشار إلى عاميتها بأنّ توضع بين قوسين.

9- الميل إلى الجزالة في القول واليسر والنفور من الصعب الممحك في التعبير.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق، على الكلمة التي لا تسمح بذلك.

11- تفضيل الكلمة المفردة؛ لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة والتثنية والجمع.[1]

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة المبهمة الغامضة، وفصل دلالة المصطلح الأجنبي على دلالة المصطلح العربي السليم.

13- في حالة الترادف تفضل اللفظة ذات المفهوم الأصيل الأثيل.

14- الأخذ بمبدأ الشيوع والتداول في المصطلحات دون الكلمات الشاذة النادرة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة في المداليل ينبغي تحديد الدلالة العلمية لكلّ واحدة منها.

16- مراعاة الاتفاق لدى الباحثين والمختصين في مجال المصطلحية.

17- اللجوء إلى التعريب عن الألفاظ الأجنبية.

18- التعريب، عن طريق السهولة والسلاسة في التعبير؛ ثم الأخذ بالمصطلح المعرب في قواعده الأصلية،

[1]- محمود حجازي: اللغة العربية في العصر الحديث، ص 65 وما بعدها.

وذلك لما يطرحه وضع المصطلح المعرب بالمعنى الواسع من عدة مشكلات نظرية، إضافة إلى المشكلات المنهجية؛ لأنه يقودنا إلى القذف بمحيط غريب عنا نوعاً ما داخل محيطنا، وتمثلات للمحيط مجسدة في ألفاظ لغات أخرى ضمن تمثلنا المحلي. فهناك تصادم وصراع بين هذه الألفاظ والتمثلات الداخلية والمدخولة قد يفضي إلى تعايش مرحلي أو إلى هيمنة ثقافية كلّية أو جزئية...[1]

3- المصطلح اللساني والمعاجم العربية:

إن واضع اللسانيات كما هو معروف عند علماء اللغة واللسانيات في الشرق والغرب هو (فيردينان دو سوسير Ferdinand de Saussure) في كتابه " محاضرات في اللسانيات العامة" (Cours de linguistique générale) ومن الطبيعي أن يكون لهذا العلم منظومة مصطلحية تخصه، ولذا كان من الضروري إعداد معاجم تختص بهذه المصطلحات. وقد ألفت "معاجم لسانية عربية وضعها نخبة من العلماء اللسانيين العرب في مجال اللسانيات النظرية والتطبيقيّة، ولهذه المعاجم أهمّية في مجال اللسانيات لاشتمالها على المصطلحات اللسانية، علما بأنها مختلفة في حجم المصطلحات، وفي كيفية نقلها؛ وذلك بسبب اختلاف البيئات والمؤسّسات العلمية العربية وتعدّدها."[2]

والمعاجم العربية لم تظهر مكتملة في ميدان اللسانيات إلا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد سنة 1977، تاريخ صدور أول محاولة استقرائية للمصطلحات المتداولة بين بعض اللسانيين العرب التي قام بها (محمد رشاد حمزاوي). وكلّ ما نشر قبل هذا التاريخ لا يعدو أن يكون عبارة عن ملحقات اصطلاحية لبعض الكتب المترجمة أو المؤلفة، وهذا إذا تم استثناء ما وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من مصطلحات لسانية ضمن قوائم صدرت في مجموعة المصطلحات العلمية والفنية عبر مراحل، بدءا من سنة 1962. وإذا كانت بداية تأليف المعاجم اللسانية العربية متأخرة، إذا أنّ أول معجم لساني قد صدر بلندن سنة 1911؛ فإنّ العقدين اللذين تليا نقطة البداية هذه قد شهد انتعاشا في تأليف المعاجم اللسانية العربية، فتنوعت المعاجم إثر ذلك (معاجم سياقية، تعريفية، أحادية، ثنائية ومتعدّدة اللغات، ومسارد...إلخ) وتطوّرت خاصّة في جانبها المنهجي، واتجهت نحو تحقيق شروط المعجم المتخصص، كما أن المادة الاصطلاحية قد تضاعفت بشكل لافت للانتباه فاكتسبت المعاجم إلى حد ما صفتي: الشمولية والتمثيلية. على أن ذلك لا يعني وصول العمل المعجمي إلى مرحلة النضج، حيث إن المعاجم اللسانية كثيرا ما وقع أصحابها في هفوات، لعل أهمّها تلك التي تتصل بتعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد.[3]

---

[1]- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 56 ج 04 أكتوبر 1981 ص: 887 وما بعدها.

[2]- سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية، ص 3.

[3]- حميدي بن يوسف: واقع تأليف المعاجم اللسانية الفردية في الوطن العربي (رأي في ثلاثة معاجم)، مجلة اللسان العربي الدار البيضاء، العدد 58، 2004، ص 26.

وقد أورد (سلطان بن ناصر المجيول) في كتابه "نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية" تحليلا وصفيا للمعاجم التي عنيت بالمصطلحات اللسانية، وسنورد بعضا منها على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر:

أ- معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي" وضعه: محمد رشاد الحمزاوي (1987).[1]

ويضم هذا المعجم مجموعة كبيرة من المصطلحات اللسانية بلغت ألفا ومائتي مصطلح. وقد اقتُبِسَت هذه المصطلحات من عدد من المؤلفات العربية في مجالات العلوم اللسانية. وتحتوي دراسة هذه المصطلحات على ثلاثة أقسام : الأول قدم فيه جملة من الكتب اللغوية التي تعتبر ذات مرجعية لسانية مهمة في مجال اللسانيات وفروعها. أما الثاني فقد ذكر فيه كثيراً من الملاحظات التي تتعلق بترجمة المصطلحات اللسانية في هذه الكتب اللغوية، مع دراسة تحليلية نقدية لطريقة الترجمة؛ حيث لاحظ المؤلف مسألة التكرار في وضع المقابل العربي أمام المصطلح الأجنبي. أما الثالث وضع فيه معجماً مختاراً أي موحداً، يشمل على ستة وستين وأربعمائة مصطلح استخلصها من الكتب المستقرأة.

وتتميز هذه الدراسة بالمنهج الاستقرائي الذي نظر به (الحمزاوي) في كلّ المصطلحات اللسانية في المراجع التي حددها، وأسباب وجود أكثر من مقابل عربي للمصطلح اللساني الواحد، حيث إنه عالج ثم قام باختيار المصطلحات اللسانية المناسبة وضمها في معجم في القسم الثالث من كتابه.[2]

ب- قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، وضعه: عبد السلام المسدي (1984):

يقع هذا القاموس في ثلاثة أقسام، القسم الأول عبارة عن مقدمة طويلة في المصطلحيّات في ست وتسعين صفحة، والقسم الثاني عبارة عن قاموس عربي- فرنسي في اثنين وسبعين صفحة، والقسم الثالث عبارة عن قاموس فرنسي- عربي في ثمانٍ وسبعين صفحة.

ويبلغ عدد المصطلحات اللسانية زهاء أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسين مصطلحاً[3]، دون ذكر شرح لها أو تعريف لمفاهيمها رغم تأكيده على ذلك في قوله: "القاموس المختص قد يرد إذن وحيد اللسان بحيث يذكر المصطلح العلمي ثم يُؤتى له بالشرح المناسب على قدر المقام الذي يتجه فيه إلى مستعمل القاموس..."[4] إلخ.

يُقسم (المسدي) المقدمة إلى ثمانية أقسام:

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذا المعجم يرجع إلى مقالة: حميدي بن يوسف: واقع تأليف المعاجم اللسانية الفردية في الوطن العربي (رأي في ثلاثة معاجم)، ص 27-30.

[2]- سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية، ص 5-6.

[3]- سمير شريف ستيتية: نحو معجم لساني شامل موحد، مشكلات وحلول، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 10، العدد 2، 1992، ص175.

[4]- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص91.

الأول: العلوم ومصطلحاتها، حيث يبين أهمّية المصطلحات ودورها في العلوم التي تحتضنها، ودورها كرمز في نظام علامي. وقد ميّز بينها وبين الألفاظ الأدائية[1].

الثاني: أعراض القضية الاصطلاحيّة، حيث إن المصطلح يعد رمزاً دالاً على مفهوم معيّن ولو فُقد هذا الرمز لفقد العلم الذي اصطلح عليه للإشارة به إلى أحد مفاهيمه.

الثالث: اللسانيات والمصطلحيّات، حيث يشير إلى أنّ المصطلح يُخلق داخل نظامه اللغوي، وخلقه لا يكون بإبداع صيغة لغوية جديدة، بقدر ما هو استعمال مفردة لغوية من مفردات لغة ما في نطاق مدلولي ضيق ومحدد. ويشير إلى إسهامات علم التأصيل وعلم الدلالة في توليد منهج علمي لغوي يقوم عليه سك المصطلحات.

الرابع: الاصطلاح والحركة الذاتيّة، ويشير فيه إلى وسائل وضع المصطلح من اشتقاق أو مجاز أو نحت أو تعريب، كما يُشير إلى أزمة الحركات الذاتية في اختيار هذه الوسائل بطريقة عشوائية لا تقيم حدوداً لكيف ومتى نستعمل طريقة معينة بدلاً من الطرق الأخرى.

الخامس: مراتب التجريد الاصطلاحي، حيث يُعالج فيه مراحل نشوء المصطلح واكتماله وهي: التقبل، والتفجير، ثم التجريد.

السادس: مصطلح العلم وعلم مصطلحه، وقد ذكر فيه بعض الاختلافات التي طرأت على ترجمة مصطلحات اللسانيات. ويعزو ذلك إلى عدة أسباب أهمّها اختلاف المصادر التي يعتمد عليها المترجمون في ترجماتهم أو بحوثهم المتعلقة بالدرس اللساني، والتردد بين المفاهيم المستحدثة والمفاهيم التراثيّة.

السابع: الجهود العربية في المصطلح اللساني، حيث يذكر أهمّ المؤلفات التي ظهرت والترجمات التي عُملت، والمقالات التي كتبت في بعض الدوريات قبل ظهور قاموسه هذا والتي تزيد عن ثلاثين مرجعاً. ويُشير محمد حلمي هليّل إلى أن سرد عبد السلام المسدي لهاته المؤلفات ينقصه الفحص الدقيق للمقابلات المثبتة أمام المصطلح اللساني الأجنبي المذكور فيها، إلى جانب تقييمها[2].

الثامن: القاموس المختص ونماذجه، وفيه أشار إلى بعض القواميس المختصة التي ظهرت في العصر الحديث في المدرسة الفرنسية، وإلى أشكال القواميس المختصة بشكل عام، والتي تكون أحادية اللغة، أو ثنائية أو ثلاثية أو أكثر، وإلى الفروق الجوهريّة بين القاموس ذي الرصيد اللغوي المشترك، والقاموس ذي الرصيد اللغوي المختصّ بعلم من العلوم أو بمجال واحد من الفنون.

---

[1]- المرجع نفسه، ص13.

[2]- محمد حلمي هليل: **المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات**، مجلة اللسان العربي، الدار البيضاء، العدد28، 1987 ص38.

أما عن مدى المصطلحات الفرنسية المثبتة في قاموسه فإنّ مجالاتها تتنوع فهي في: خصائص اللغات، والصوتيّات، والمعاجم، وعلم الدلالة، والنحو ومدارسه، واللسانيات النفسية، واللسانيات الاجتماعية[1].

أما المآخذ على هذا القاموس فهي على النحو التالي:

الأول: المفارقة بين التنظير والتطبيق، حيث نجد عبد (السلام المسدي) يُركّز على أهمّيّة النظام الاصطلاحي المتكامل الذي لا يتأتّى إلاّ عن طريق الجهاز المفهومي الذي يعرضه القاموس المختصّ[2]. والسؤال الذي سنطرحه الآن: كيف يتم التعرّف على المفاهيم دون وجود تعريفات لها؟! حيث إنه من المعلوم أن التعريف يُمثّل الجانب الأقرب للكشف عن المفهوم ولذا فإنّ التعامل معه أيسر من التعامل مع المفهوم[3].

الثاني: التحذلق باللغة العربية في مقدمته النظرية للقاموس؛ إذْ وقعتُ على لغة صعبة تميل إلى إخفاء المفاهيم التنظيريّة للمصطلحيّات أكثر من كشفها وإبرازها للقارئ[4].

ج- معجم اللسانية، وضعه: بسام بركة، (1984):

يقع المعجم المكون من مصطلحات فرنسية (لغة المداخل) ومقابلات عربية (لغة الشروح) في مائتين واثنتي عشرة صفحة، أما المسرد (عربي- فرنسي) فيقع في ثلاث وستين صفحة. وفي هذا المعجم نحو ألفين ومائتي مصطلح[5]. وقد اعتمد (بسام بركة) على مصادر عربية عدة منها المعاجم العامة كالمورد والمنهل، والمعاجم الخاصّة مثل: معجم علم اللغة الحديث لـ باكلا وآخرين. أما المراجع العربية فهي في مجال اللسانيات وعلى الأخصّ علم الأسلوب، وعلم الدلالة، واللسانيات التوليديّة والتحويليّة. كما تجاوز المراجع اللسانية إلى بعض المراجع البلاغيّة التي تتناول موضوعات في البلاغة العربية وعلومها الثلاثة.

أما المصادر الأجنبية فهي على قسمين، الأول: المعاجم الفرنسية الخاصّة بالدرس اللساني، والموسوعات اللغوية والتربويّة والسيميائية. والثاني: كتب ومراجع حول علم الدلالة، والخطاب، والسيميائيّات، والأسلوبيّات، والمعجميّات، ومجموعة كبيرة من المراجع التي هي عبارة عن مداخل للسانيات العامة.

وقد جاء هذا المعجم مكملاً لقاموس صغير بدأ في وضعه هو و(اغناطيوس الصيصي) و(هشام الأيوبي)، ثم أعاد النظر فيه وحده، وزاد عدداً ليس بقليل على المصطلحات المثبتة سابقاً. ويشير إلى أنه لم يكتف بوضع مقابل واحد للمصطلح الفرنسي الواحد، بل قام بوضع معظم الألفاظ العربية التي تتضمن دلالتها المعنى اللساني، وهذا جليّ في ترقيمه لمقابلات المصطلح الواحد. ويعمد (بسام بركة) إلى وضع شرح موجز لا يتجاوز سبع كلمات في مواضع، ولا يقلّ عن ثلاث كلمات في مواضع أخرى، وطريقته في التعريف تميل إلى الإيجاز الذي

---

[1]- المرجع نفسه: ص42.

[2]- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص 93.

[3]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، (الكتاب الثاني). عالم الكتب الحديث، الأردن، دط 2003، ص139.

[4]- ينظر: سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية، ص 39-41.

[5]- سمير شريف ستيتية: نحو معجم لساني شامل موحد، مشكلات وحلول، ص175.

ربما يخلّ بمفهوم كثير من المصطلحات الفرنسية. أمّا أغلب المواضع فقد ورد فيها المصطلح الفرنسي ومقابلاته العربية خالياً من الشرح أو التعريف.[1]

د- معجم المصطلحات الألسنية، وضعه: مبارك مبارك، (1995):

يقع هذا المعجم في ثلاثمائة وواحد وأربعين صفحة، ويُعد معجماً ثلاثي اللغة (فرنسي- إنجليزي- عربي)، وهو خالٍ من أمور مهمة مثل: المصادر المعتمد عليها فيه، والمنهج المتبع في ترجمة المصطلحات الفرنسية.

ونلحظ في هذا المعجم شيئاً من التخبط أحياناً إذْ لا نراه يُقيم حدوداً واضحة بين المصطلح الإنجليزي والمصطلح الفرنسي، حيث نراه تارة يجعل المصطلح (jargon) مصطلحاً إنجليزياً، وتارة أخرى يجعله مصطلحاً فرنسياً، ويجعل مصطلح (argot) مصطلحاً فرنسياً ويُقابله في الإنجليزية المصطلح (jargon). ثم يجعل مصطلح (argot) مصطلحاً إنجليزياً ويُقابله في الفرنسية مصطلح (patois)[2]. وهنا لا نجد في مفهوم هذه المصطلحات ما يدعوه إلى وضع هذه التفريقات الدقيقة.[3]

هـ- معجم اللسانيات الحديثة، وضعه: سامي عيّاد حنّا وآخرون، (1997):

يقع هذا المعجم في مائة وست وخمسين صفحة، ويبلغ عدد المصطلحات اللسانية فيها مائتيْن وسبعة وعشرين مصطلحاً، وهو معجم ثنائي اللغة (إنجليزي- عربي). واعتمد واضعو هذا المعجم على مصادر أجنبية فقط تدور في مجال الموسوعات اللغوية مثل: موسوعة ويليام برايت، وآشرر. إ. وسيمبسون، وحول الازدواجية اللغوية لـ فيرجسون واللسانيات التطبيقية واللسانيات الاجتماعية، وعلم الدلالة، وقد ذُكرت في بداية المعجم مقدمة مختصرة عن اللسانيات الحديثة وإرهاصاتها وبداياتها عند فردينان دي سوسير وتطوّرها مع أعلام المرحلة الزمنية اللاحقة التي توالت بعد دي سوسير مثل: لويس هيلمسليف L. Hjelmslev وليوناردو بلومفيلد L. Bloomfield وصولاً إلى تشومسكي Chomsky. وقام واضعو المعجم بوضع بعض الأسس المتبعة في ترجمة المصطلحات كاستخدام بعض المصطلحات بصورتها الأجنبية إذا لم يتوفر لها مصطلح مقابل يعبّر عن مفهومها الدقيق مثل: (الجرافيم) graphème، و(اللغة الكريوليّة) créole language. واستخدام المصطلح العربي بمعناه الخاصّ المرتبط باللسانيات الذي قد تختلف دلالته في مجال آخر، مثل: (الحدّ) بمفهومه الشرعي الذي يدل على العقوبة، ومفهومه المصطلحيّ الذي يدلّ على التعريف. وأهمّ الملحوظات حول هذه الأسس هي:

أولاً: عدم استفادتهم من المعاجم اللسانية العربية التي سبقت معجمهم، وهذا ما يبدو مثلاً في تعريبهم لمصطلح (créole language) بـ (اللغة الكريوليّة)، مع العلم بأنّ هناك مقابلات ترجميّة سابقة لهذا المصطلح

---

[1]- سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية، ص41-42.

[2]- مبارك مُبارك: معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- إنجليزي- عربي)، دار الفكر اللبناني، بيروت، دط، 1995م. (jargon), (argot), (patois).

[3]- سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية، ص 47-48.

مثل: (لغة مزيج) في معجم المصطلحات اللغوية لرمزي بعلبكي، و(لغة هجين) في معجم المصطلحات الألسنية لمبارك مبارك، و(لغة مختلطة) في معجم اللسانية لـ بسام بركة.

ثانياً: عدم الاجتهاد في القياس على مقابلات لسانية قائمة في الدراسات العربية، ومن ذلك أنهم عرّبوا مصطلح (graphème) بـ(جرافيم)، وقد كان يُمكن قياسه على (صوتيم) (phonème) و(صرفيم) (morphème) و(معنيم) (sémème).

ثالثاً: تجاوز واضعو هذا المعجم دائرة المجالات المختلفة ضمن الدرس اللساني إلى دائرة مجالات علمية أخرى؛ مثل اهتمامهم بالتفريق بين المفهوم الشرعي والمفهوم المصطلحيّ لمصطلح (الحدّ).[1]

4- تعدّد المصطلح اللساني وآفاق توحيده:

المصطلح اللساني يمر بمراحلَ متعاقبة قبل أن يستقرّ نهائياً، ويسهم الاستعمال بشكل حاسم في رواج المصطلح المولَّد وانتشاره بين الناس، بل إنه يعد العنصر المتحكم في حياة هذا المصطلح أو انمِحائه. يقول (المسدي) شارحاً هذا الأمر: "المصطلح يُبتكَر، فيوضع ويبثّ، ثم يُقذَف به في حلبة الاستعمال؛ فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمَّحي. وقد يُدْلَى بمصطلحيْن أو أكثر لمتصوَّر واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في "سوق" الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضْعف."[2]

من المفيد الإشارة إلى أنّ حركة الترجمة في اللسانيات كانت واسعة النطاق في العالم العربي محاولة تدارك التأخر الذي شهدته اللسانيات العربية عن غيرها من لغات العالم. وقد واجهت هذه الحركة زخماً هائلاً من المصطلحات الناتجة عن التطوّر المذهل الذي عرّفته اللسانيات ومختلف مدارسها الوصفية والتوليدية والتوزيعية والوظيفية والمنظومية.[3] غير أنّ هذه الترجمة تمت بطريقة عشوائية فردية، بحيث يقترح كلّ باحث بشكل فردي قائمة المصطلحات دون أن يعتمد في ذلك طريقة علمية مدروسة، معتمداً حدسه الشخصي والرجوع إلى المعجمات اللغوية، التي لا تقدم إليه سوى جانب لغوي محض من الكلمة ذلك أنّ "المصطلحات العلمية تتحدد دلالتها وعباراتها في إطار نظرية متكاملة، وهي لا تظهر إلا بوصفها عناصر متكاملة للنظرية، ومن ثم، فإنّ المصطلح الذي يكونه ذلك التخصص".[4]

وبذلك أصبحت أزمة المصطلح العلمي اللساني تبدو في صورتها أزمة صارخة وواضحة في المؤتمرات والندوات اللسانيات العربية، وبالتالي فإنّ الحكمة تقتضي التعامل مع الواقع المصطلحي من منطق الواقع والموجود، وعليه نؤكد أنّ أزمة وإشكال المصطلح اللساني الحديث ترجع إلى:

---

[1]- سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية، ص 48-49.

[2]- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص 27.

[3]- عمر لحسن: اللسانيات والترجمة. مجلة الآداب الاجنبية, دمشق، العدد 115، 2003، ص 38.

[4]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 13.

1- التنوع في مصادر التكوين العلمي للسانيين العرب يؤثر بشكل سلبي على مسألة توحيد المصطلح؛ حيث يتوزع اللسانيين العرب عبر مشارب معرّفية مختلفة فرنسية، وانجليزية وألمانية، مما يعكس النزعة الإيديولوجية التي تطبع أبحاثهم.[1] وفي هذا الصدد يقول(عبد السلام المسدي): "فاختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي، وطبيعة الجدة المتجددة التي تكسو المعرّفة اللسانية المعاصرة، وتراكب الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثم طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللسانية وتكاثر المناهج التي يتوسل كلّ حزب من المنتصرين للنظرة الواحدة أحياناً. كلّ ذلك قد تضافر، فعقد المصطلح اللساني، فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل".[2]

2- تضارب المصطلحات بين كلّ الاتجاهات يجعل وضع المصطلح في حاجة إلى إعادة ترتيب البيت حفاظا على وحدة المصطلح ومحاولة الدفاع عن أحاديته، فاختلاف التصورات كان عاملا وراء ظهور مصطلحات لسانية مترامية الأطراف وغير محددة التوجه بالنسبة للمشتغل غير المتخصص.

3- اختلاف الآليات التي تولد المصطلح من مجمع / معهد لغوي إلى آخر، بل من لساني إلى آخر مما يعكس أنّ عملية التنسيق غائبةأو ضعيفة.[3] بمعنى أنّ معظم اللسانيين لم يسلكوا طريقا واحدا في تعريب المصطلح، ولم يتفقوا على قاعدة واحدة تساعدهم على مقابلة المصطلح باللفظ العربي؛ حيث نجد أنّ البعض يعتمد على أليات مؤسّسة مثل النحت أو الاقتراض، أو التوليد، أو الاشتقاق، وهناك بعض الدارسين من يعود إلى النبش في الموروث العربي القديم قصد العمل على بعثه وإحيائه. والأكيد أنّ كلّ هذه الحسابات في وضع المصطلح اللساني الحديث أثر سلبي على وضعيه من خلال النزعة الضيقة والخلفيات المعرّفية التي ينطلق منها واضعوا المصطلح. وما هذا ببعيد مما أشار (محمود حبيب) وهو يعقب على اختلاف المناهج في النقل تعريباً وتعبيراً، وبخاصّة بين المؤسّسات التي تصدت لعملية التعريب كالجامعات العربية، والاتحادات العلمية، والمنظمات الإقليمية بالإضافة إلى المجامع العلمية واللغوية والتي يعوّل على إنتاجها كثيراً.[4]

4- اعتباطية العمل عند الكثير من اللغويين، أي عدم خضوعه لضوابط علمية، وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصّة، ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

5- حرفية العمل المصطلحي، أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شيء بالصناعات التقليدية يعتمد فيه على المعالجة اليدوية كالنظر الجزئي في القواميس والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

---

[1]- محمد زكي خضر: خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، الدار البيضاء، العدد 66، 2010. ص 133.

[2]- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص 55.

[3]- محمد زكي خضر: خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، ص 134.

[4]- محمود الحبيب: مشاكل ومعوقات التعريب، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 17، 1979م، ص186.

6- عدم شمولية العمل المصطلحي بعدم الرجوع إلى كلّ المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها. -وخاصّة المخطوط منها– وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة.[1]

خاتمة:

وبناء على ما سبق لا مناص من التأكيد أنه لا يوجد اتفاق أو إجماع حول المصطلحات اللسانية الحديثة التي يتم تداولها الآن في الدرس اللساني. ولذلك عوض أن تكون المصطلحات عاملا مساعدا على وحدتنا، أصبحت عائقا أمام تطوّرنا ثقافيا، ولغويا وفكريا، وبالتالي خلق فجوة مصطلحية داخلية. ومن المعلوم أنّ المصطلحات تنتمي إلى لغة قطاعية خاصّة، بها يتواصل العلماء المتخصصون في ما بينهم. وما يضمن لهم سلامة التواصل العلمي بينهم اشتراكهم في استعمال مصطلحات بعينها للدلالة على مفاهيم بعينها. فإذا انتفى هذا الشرط واستعمل البعض مصطلحات للدلالة على مفاهيم معينة واستعمل البعض الآخر مصطلحات أخرى للدلالة على مفاهيم ذاتها ستتعطل وظيفة المصطلحات في تأمين التواصل العلمي بين المتخصصين.[2] لذلك أصبحت مسألة توحيد المصطلح "ضرورة تحفزنا للسعي إلى تحقيقها؛ لندرك غاية تتصل بهويّة هذه الأمة وإشاعة العلم الجديد بينها ومن ثمّ يكون لها مكان خاصّ في هذا العالم الجاد المتطلّع إلى الجديد."[3]

وقد تعدّدت الدعوات المخلصة من شتّى أرجاء الوطن العربي بضرورة الخروج من هذه الأزمة الحضاريّة، التي طرأت في العصر الحديث بعد انحسار اللغة وتوقّف مدّها الحضاري - نتيجة غياب الدولة الواحدة وانصهارها دويلات تابعة في مناحي متعدّدة في اللغة والفكر والسّياسة والاقتصاد وغيرها– للعودة بالعربيّة لغةً قوميّةً موحّدة في كلّ الأمصار.[4]

وتعدّ المجامع اللغوية المؤسّسات اللغوية الوحيدة، التي بإمكانها أن تساعد على توحيد المصطلح العلمي العربي وإذاعته ونَشْره، فلكلّ مَجمع منها لجانُه المختصّة التي تعقد لقاءات دوريّة. وقد صدر عن هذه المجامع كثير من المصطلحات العلمية في كلّ مجال على حدة لكن العيب في ذلك كلّه هو غياب الوحدة في تنسيق المصطلحات وإقرارها عن أكبر مؤسّسات لغويّة في الوطن العربي، بالرغم من وجود اتحادٍ لهذه المجامع اللغوية.[5] ثم إن توحيد المصطلحات يتطلّب تطبيق مبادئ وأساليب معينة متفق عليها مسبقاً من جانب اللجان المختصّة العاملة على المستوى الوطني القطريّ أو القوميّ، لنضمن وحدة المنهجية والنتائج، على أنّ

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح: اللغة العربية وتحديات العصر في البحث اللغوي وترقية اللغات، محاضرة ألقيت في الندوة الدولية حول "مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر أيام 6 – 8 نوفمبر 2000 ص25-26.

[2]- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 140.

[3]- إبراهيم السامرائي: العربية تواجه العصر، دار الجاحظ للنشر، بغداد، دط، 1982، ص111.

[4]- يوسف الجوارنة: أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 21 العدد2، يونيو 2013، ص5.

[5]- المرجع نفسه: ص 14.

تعتمد هذه المبادئ والأساليب مبادئ علم المصطلح على المستوى النظري، وعلى مستوى العمل الميداني المصطلحي المماثل في بلاد أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

1-إبراهيم السامرائي: العربية تواجه العصر، دار الجاحظ للنشر، بغداد، دط، 1982.

2-أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق: عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987.

3-أحمد مطلوب: إشكالية مصطلح النقد الأدبي المعاصر، المجلة العربية للثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة، العدد 24 مارس 1993.

4-حميدي بن يوسف: واقع تأليف المعاجم اللسانية الفردية في الوطن العربي (رأي في ثلاثة معاجم)، مجلة اللسان العربي الدار البيضاء، العدد 58، 2004.

5-سلطان بن ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيّات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، مركز حمد الجاسر الثقافي الرياض ط1، 2008.

6-سمير شريف ستيتية: نحو معجم لساني شامل موحد، مشكلات وحلول، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 10، العدد 2، 1992.

7-عائشة عبد الرحمن: اللغة العربية وعلوم العصر، مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد13، 1976م.

8-عبد الرحمن الحاج صالح: اللغة العربية وتحديات العصر في البحث اللغوي وترقية اللغات، محاضرة ألقيت في الندوة الدولية حول "مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر أيام 6 – 8 نوفمبر 2000.

9-عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1984

10-عبد القادر المغربي: مجامعنا اللغوية وأوضاعها، محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة 14.

11-عبد المنعم الكاروري: والتعريب جهود وآفاق، جامعة الخرطوم، السودان، ط1، 1986.

12-عمر لحسن: اللسانيات والترجمة. مجلة الآداب الاجنبية, دمشق، العدد 115، 2003 .

13-عيسى إسكندر المعلوف: المجامع العلمية في العالم، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد الأول، 1921.

14-قاسم السارة: تعريب المصطلح العلمي، إشكالية المنهج، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 19، العدد 4، 1989.

15-مبارك مُبارك: معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- إنجليزي- عربي)، دار الفكر اللبناني، بيروت، دط، 1995م.

16-مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 56 ج 04 أكتوبر 1981.

17-محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

18-محمد حلمي هليل: المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، مجلة اللسان العربي، الدار البيضاء، العدد28، 1987.

19-محمد زكي خضر: خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، الدار البيضاء، العدد 66، 2010.

20-محمد طبي: وضع المصطلحات، المؤسّسة العمومية الاقتصادية لترقية الحديد والصلب، بروسيدار، دط، 1991 .

21-محمود الحبيب: مشاكل ومعوقات التعريب، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 17، 1979م، ص186.

22-محمود حجازي: اللغة العربية في العصر الحديث: قضايا ومشكلات، دار قباء، القاهرة، دط، 1998.

23-محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دت.

24-مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، (الكتاب الثاني). عالم الكتب الحديث، الأردن، دط 2003.

25-مولاي على بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد2004/2003، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2005.

26-يوسف الجوارنة: أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 21 العدد2، يونيو 2013.

[2]7 -FELBER : Standardization of Terminology, Viana, 1985,